من اصطلاحات المعجم العربي :(الجمهرة)
دراسة في المفهوم ورؤية في التأصيل

الدكتور فايز المحاسنة

ملخَّص

تأتي العناوينُ كثيراً مفاتيح أوليّة في فهم العمل اللغوي، ويقوى هذا الفهم، وتتّضح معالمه، إذا كانت العناوين مفهوماتٍ تسري في ثنايا هذا العمل، وضوابط يأتمر بها. والجمهرة عنوان ومفهوم، وهما وجهان لعمل واحد لا يتجزأ، وقد رمت هذه الورقة، إلى تحديد هذا المفهوم، وإلى توجيهه توجيهاً مقصوداً، بتطويره تحريراً وإثراءً على أسس علميّة، تمنحه اهتماماً أكبر، وتخلّصه من قيود لا يبرأ منها معجم عربي.

لقد حمل النحاة المتأخِّرون وزْر هذه القيود، حين وضعوا معالمه التاريخيّة والجغرافيّة "فكان أكبر جناية على العربيّة" اللسانيَّات، (سمير إستيتية، 310، 2005م). إنَّ تلك الحدود، التي ربط الدرس النحوي بها نفسه، ينبغي أنْ ينأى عنها المعجم؛ "لأنّه الصورة المتكاملة لمفردات اللغة أصلاً وتطوُّراً، تأثُّراً وتأثيراً"، اللسانيَّات، سمير إستيتية، 310، 2005م).

أستاذ مساعد قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب جامعة مؤتة 2009م

(Al –Jamherah)"consesus" as an Arabic Term:
A Study of the concept

Abstract

Terms are often primary keys to understanding a linguistic work. This understanding is strengthened and made clearer if titles are idioms that recur in the same work, or if they are standards controlling that work.Consensus(al_Jamherah) is both a term and an idiom, which are two undivided sides of the one work. This paper aims to define this idiom and intentionally direct it by developing, freeing, and enriching it on scientific (academic) bases_a process which is to give the idiom more importance and to remove from it the restrains that no Arabic dictionary (thesaurus) is pure of.

The later (contemporary) linguists are responsible for these restraints which they created in their attempt to identify the historical and geographical features of this term.Their endeavor has been the " greatest crime against Arabic " (Sameer Staitiyah,2005 , Linguistics 310) . These restraints with which linguistic scholarship has been tied should stay away from the dictionary (thesaurus) because it is " the complete representation of the language vocabulary – origin, development, alterations (modifications/transformations) and effects" (Sameer Staitiyah ,2005, Linguistics 310).

مقدِّمة:

تدرس هذه الورقة مفهوم "الجمهرة" عند ابن دريد، مفهوماً يفضي إلى بناء معجمي؛ مَتْنُه الجمهور من كلام العرب، وحاشيته الوحشي المستنكر، فيقع الجمهور (المستعمل من المفردات، والبناء، والتراكيب) في تقابل لغوي مع الوحشي (قليل الاستعمال) في الأغلب، غير أنَّ هذا التقابل يختلّ فيضطرب المعيار على مستوى التنظير والإجراء.

إنَّ مفهوم "الجمهرة" إطارٌ فكريّ ثابت، ويتحقَّق هذا المفهوم بالمتغيرات؛ أي بالمفردات اللغوية، التي هي عرضة للتباين والشذوذ والندرة والتحوُّل، فما يكون مستعملاً في عصر، قد يكون حوشياً مستنكراً في عصر آخر، غير أنَّنا لا ننفي دورَ اللغة المشتركة في توجيه لغوي مقصود؛ عماده تعاقبيّة وصف العربية، مع الإقبال على هذا المستوى من العربية، الذي أخذ يفرض نفسه فرضاً دون أن يعبأ بعامليّ الزمان والمكان، بل إنّه متحرِّرٌ منهما[1].

إنَّ ما يرشح دراسة هذا المفهوم "الجمهرة" في هذه الورقة، هو ما نجده من اضطراب، أوْ تعثُّر في التعامل مع المفردة، على مستوى البناء المعجمي، وليس على صعيد التوظيف؛ أي (الاستعمال)، ممّا يحتِّم علينا أنْ نصف حركة اللغة في تعاملها مع مفرداتها، فخير لنا أنْ نتقبَّل حقائق التغيُّر اللغوي (Language change)، و[2] "تتعامل مع كل مرحلة لغوية جديدة بمصطلحاتها الخاصة بها".

إنَّ ما قصَّر بالدراسات اللغويّة، وَحَدَّ من أهميتها، هو إصباغ صفة المطلق على اللغة – فهي متحرِّرة من قيدي الزمان والمكان" "فهي في شكلها التجريدي... أساس كل تنظير، فيكون المعيار هو الأصل، بينما يكون الاستعمال فرعاً عليه، فهو عارض من عوارض التقدير والاعتبار"[3] – وإخضاعُ كل تالٍ لعصر الاحتجاج (حتى وإنْ كان مستعملاً) للمستوى الصوابي؛ أي مستوى عصر الاحتجاج، هو الذي يفرض نفسه على المستوى اللغوي اللاحق، دون اعتبار لمظاهر التطوُّر اللغوي، التي تلازم اللغة باستعمالها.

نظرية الاحتجاج في عصر التدوين؛ دراسة للغة، ومعايير للاستعمال:

نشأ الدرس المعجمي في العربية، خدمة للنص الشريف، شأنه في ذلك شأن العلوم اللغوية الأخرى، لكنه ارتبط ارتباطاً مباشراً، ظروفاً وتاريخاً، بعلم النحو، الذي دعت إليه ظروف حدَّدت مسار هذه الدراسات، ورسمت نظريتها المعرفيّة. فقد نشأت دراسة العربية الفصحى علاجاً لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن، وهي التي سمُّوها (ذيوع اللحن)[4].

تعلّق المعجم بالأحكام والقوانين التي اصطنعها علماء اللغة القدماء للنحو من حيث: الرواية والاستشهاد، حتى صار معروفاً أنَّ ما يجري على الشواهد النحوية، يجري على المفردات، فهي خاضعة مثلها لأحكام اللغويين، التي حكموا بها على نصوص العربيّة الفصحى (مادة الدراسة)، وقد بنوا أحكامهم، وفق معايير صارمة، وهي:

أولاً: معيار الزمان

توقّف الدرس اللغوي – الذي يرصد الظاهرة اللغويّة، ويستشرف أبعادها، ويخطّط لها – بالنسبة لسكان الحواضر، عند نهاية القرن الثاني الهجري (نهاية العصر الأموي، وبداية العصر العباسي) بالنسبة لسكان الحواضر، ونهاية القرن الرابع بالنسبة لسكان البوادي، "فحكم بذلك علماء اللغة على كل ما يجيء بعد ذلك بالرفض من حيث الاحتجاج"[5].

إنَّ العمل اللغوي الميداني في القرن الثاني الهجري، لم يكن يهدف إلى دراسة التنوُّع والتغيُّر اللغويين في الجزيرة العربية، بل اقتصر على ما اتَّفقوا على القول بفصاحته[6].

وعليه، فقد حدّدت حركة جمع اللغة في القرن الثاني الهجري إطار النظرية العامة للعمل اللغوي في القرون التالية[7]، فالظواهر التي عالجها اللغويون فيما بعد، تبعت تماماً تلك النظرية العامة.

إنَّ هذا السلوك من دارسي اللغة، الذي كان ثمرة استقراء النصوص، قد قطع بأحكام نهائية، لا تقبل التغيير، ولا يصحُّ أنْ يخرج عليها أحدٌ، فحرم بذلك العربيّة في العصور الآتية من الوصف العلمي منذ القرن الخامس الهجري، فتحوّلت الدراسات بعد هذا التاريخ إلى الشرح والتعليق أوْ التحقيق والتصويب.

لقد كان الشاهدُ النحوي – مع ما عليه من أقوال – شاهد صدق على عصر الاحتجاج، ولكنه في مقابل ذلك، أصبح شاهداً على توقُّف الدراسات اللغوية للغة التي تلت هذا العصر، مع أنّها حقيقة بالدراسة، فهي لا تمس مقدَّساً، ولا تنفي أصلاً فاعلاً، ولكنّها – لو عملت – تتبع سير هذه اللغة، فتأصّل لها، وتربط بين ماضيها وحاضرها، فقد حُرمت العربيّة من هذه الدراسات المتابعة التي ترصد التغيّر، عن طريق الدراسة أوْ الوصف الأفقي لكل مرحلة، وتفسِّر ظواهرها، ثمّ تتنبَّأ برؤية لغوية على ضوء ذلك الرصد، وهذا الوصف والتفسير، وإذا رضي النحويون بالشاهد النحوي، وهو مرضٍ إلى حدٍ ما، "بقصد إيجاد معايير ثابتة للغة تلتزم بها الأجيال الناطقة بالعربيّة في العصور اللاحقة، وتكون معايير عصر الاحتجاج حجّة يسار عليها في الاهتداء إلى الفصحى"[8]، إلاّ أنّه من وجهٍ آخر، يصادر التطوُّر

اللغوي، الذي لا يمكن أنْ نتجاهله، وهذا يتطلَّب من اللغويين: أن يصفوا الواقع اللغوي بعد الاتفاق على المستويات اللغويّة المتنوِّعة، وأن يستنفروا الشاهد بأنواعه المختلفة، كي ندبر أمر هذا الواقع اللغوي المعاصر، وذلك بإعادة توصيفه، معتمدين في ذلك على معطيات المناهج اللغوية المعاصرة، ولا سيما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن؛ لرسم خريطة للعربية، تصوّرها عبر تاريخها الطويل.

ثانياً: معيار المكان

خضع معيار المكان لثنائية (البدو والحضر)، "فقد عُدَّ جفاء العربي وخشونته، وبقاؤه محروماً من الترف وليونته، أساساً لأخذ اللغة عنه والاحتجاج"[9]. وقد حدَّد الفارابي في "وثيقة الاستشهاد باللغة" القبائل التي يحتج بكلامها، قال: "وبالجملة، فإنَّه لم يؤخذ عن حَضَري قط، ولا عن سكان البراري، ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم..." [10].

وهذه الوثيقة التاريخية، تشير إلى أنَّ دارسي اللغة بنوا نظاماً نحوياً موحَّداً من لهجات عربية متنوِّعة، ودرسوا هذه اللهجات، ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بينها، ولم يلتفتوا إلى اختلاف المراحل الزمنيّة[11].

كان نتيجة هذا العمل اللغوي، أنْ أصبحت المعايير التي توصَّلوا إليها حكماً على الاستعمال في كل العصور اللاحقة، مع أنَّه كان من المأمول من دارسي اللغة، أن يقوموا بمسح لغوي، في كل عصر؛ لمتابعة التغيُّر الذي يلحق اللغة بمستوياتها المختلفة، وعندئذٍ يحسن قبول فكرة التدرُّج في اللغة، ولا ينظر إلى الانتقال اللغوي (التغيُّر) على أنّه فساد أوْ انحدار في استخدام اللغة ألفاظاً وتراكيب، بل ينظر إليه على أنَّه مسار طبيعي لحركة اللغة، فيقبل الاستقراء اللغوي الذي يقف وراء اللغة، ويتابع حركتها بالملاحظة، وتؤخذ أحكامه بناءً على ذلك، دون أن تفضل مرحلة على مرحلة، ولا يصحّ – والحالة هذه – أن نجعل الأحكام اللغوية التي يتوصَّل إليها العلماء أداة حكم على اللغة المتغيِّرة في عصرها، وبعد عصرها[12].

علاقة مفهوم "الجمهرة" بالاستشهاد:

جعل البغدادي علوم الأدب ستَّة، وقسَّمها على حسب الاستشهاد قسمين:

الأول: ما يجب الاستشهاد عليه من عصور الاحتجاج، وهو: اللغة النحو والصرف.

الثاني: ما يجوز الاستشهاد عليه بكلام (المولدين)، وهو: المعاني والبيان

والبديع. وحجّتهم في ذلك، أنَّ هذه العلوم راجعة إلى المعاني دون اللفظ، يقول عبدالقادر: "علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلاّ (بكلام العرب) دون الثلاثة الأخيرة؛ فإنَّها يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين..." [13].

لقد عَدَّ علماء اللغة الإجماع على نتائج استقراء النصوص، أمراً نهائياً لا يخرج عليه أحد. وعليه[14] "فإنَّ اللغة تتَّجه في مسارها نحو الأدنى. فكلَّما تأخر الزمن اطَّرَد معه فساد الملكة، والانحدار في استخدام اللغة، ألفاظاً وتراكيب، وعلى ذلك، فإنَّ ما توصَّل إليه علماء اللغة الذين تقدَّم بهم الزمن – من بصريين وكوفيين وغيرهما – أحقّ بالقبول، وينبغي صيانته والحفاظ عليه". وبذلك فقد أعطيت نتائج الاستقراء – القواعد – سلطة التحكُّم في اللغة في عصرها وبعد عصرها، وأصبحت هذه الأحكام نهائيّة صارمة لا تقبل التطوُّر.

وقد كانت خطّة اللغويين في تدوين المعاجم، أنَّهم يتَّجهون إلى الرواة الذين عنهم أخذت اللغة، وهؤلاء الرواة، كانوا يتحرَّجون أن يأخذوا شيئاً من اللغة إلاَّ عمَّن يعتقدون أنهم صفَت عروبتهم، واستقامت ألسنتهم، وسلمت من العجمة، فلم يأخذوا عن حضري قط، ولا عمَّن يسكنون أطراف الجزيرة العربيّة، ممَّن جاوروا من حولهم من الأمم[15].

يتعلَّق مفهوم الجمهرة، بما جعله اللغويون مادة استشهادهم؛ وهو الشعر وغيره، فقد قسَّم العلماء الشعرَ إلى طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كـ (لبيد وحسَّان).

الطبقة الثالثة: المتقدِّمون، ويُقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: (المولدون)، ويُقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدهم إلى زماننا، كبشّار ابن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليَّان يستشهد بشعرهما إجماعاً. وأمّا الثالثة فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها. فقد كان أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وأضرابه، يلحِّنون الفرزدق (ت110هـ)، والكميت (ت126هـ)، وذا الرُّمة (ت117هـ)، وكانوا يعدُّونهم من المولدين[16].

وكان أبو عمرو يقول[17]: "لقد أحسن هذا المولد، حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق؛ فجعله مولداً بالإضافة إلى شعراء الجاهليين والمخضرمين".

وأمّا الطبقة الرابعة، فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً. وقيل: يستشهد بكلام مَنْ يوثق به منهم، واختاره الزمخشري (ت538هـ)؛ فإنّه استشهد بشعر أبي تمّام (ت231هـ) في تفسير أوائل سورة البقرة من الكشاف ببيت من شعره، وذلك في تفسير قوله تعالى ﴿وإذا أظلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾[18]، فقال الزمخشري[19]: "أظلم، يحتمل أن يكون غير متعدٍّ، وهو الظاهر، وأن يكون متعدّياً. وجاء في شعر حبيب ابن أوس:

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي ثُمَّةَ أَجْلَيَا ظَلاَمَهُمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

ثمَّ يقول الزمخشري: وهو وإنْ كان محدثاً، لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربيّة، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألاّ ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه".

ويعقّب أ. عبد الحميد حسن، بعد أن يورد الكلام السابق، بقوله[20]: "والطبقة الرابعة من الوجهة الزمنية، هم شعراء العصور الأولى وما بعدها من الدولة العباسيّة، ومعنى هذا أنّا لا نحتج بقول شاعر بعد بشار (ت167هـ)، فأبو تمام (ت221هـ)، ومروان بن أبي حفصة (ت181هـ)، وابن الرومي (ت283هـ)، والبحتري (ت284هـ)، وابن المعتز (ت296هـ)، والمتنبي (ت354هـ)، وأبو فراس (ت367هـ)، وغير هؤلاء ممّن لهم أثر أدبي بارز، كل أولئك لا يعتدُّ بهم في مجال الاستشهاد اللغوي".

لقد حكم هذه النظرة للغة، اعتقادهم بأنّها توقيفية، فهي هبة من الله للعرب، يقول ابن فارس[21]: "والدليل على صحّة ما نذهب إليه – من التوقيف – إجماع العلماء على الاحتجاج بأشعارهم، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منّا في الاحتجاج، لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق".

إنَّ هذه الرؤية اللغوية، التي حَجَّرت عصر الاستشهاد، ورفضت أن تقبل سنة اللغة في التطور، حرمت العربية في تاريخها الطويل ما بعد فترة الاستشهاد من المادة اللغوية التي ترفد اللغة معجماً، ودلالة، وأساليب... مع أنّه كان من الممكن[22] "أن تجري دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى أيامنا هذه، ولاعتبر كل ميل غير فردي إلى مخالفة القواعد السابقة

تطوراً في الاستعمال اللغوي، يتطلّب تطوراً في النظرة إلى هذه القواعد في ظل منهج وصفي لدراسة اللغة".

مفهوم الجمهرة:

يتوقّف تطوُّر المعجم على تحديدٍ واعٍ لأدوات البحث، وفي مقدمة ذلك قضية المصطلح، فهذه الأداة تعد المدخل الطبعي لبناء المعجم، وتطويره. فعلى الرغم من ضبابيّة المصطلحات في الدرس اللغوي العربي عند علمائنا، إلاّ أنّ من يريد متابعة الدرس اللساني، لا بُدَّ من أن يستنفر التراث اللغوي، كي يقف على حقيقة المصطلح فيه، تحديداً وتنظيراً، ثمَّ يلمّ بعد ذلك بالجانب الإجرائي، الذي قد يساير ذلك التحديد وهذا التنظير.

ولعلَّ ما تسعى إليه هذه الورقة، هو دراسة هذا المفهوم على مستوى الحال في معجم الجمهرة، ثمّ منحه رؤية تأصيليّة (تتجاوز به) حدود ما يعنيه من دلالة على مستوى المعجم نفسه.

يمكن أن نكشف عن جانب من هذا المعنى الاصطلاحي، بملاحظة القاسم المشترك بينه وبين المعنى الأساسي المعجمي أو التصوُّري المفهومي (Conceptual meaning)، فإنَّ العلاقة بينهما، هي من باب علاقة الخاص بالعام؛ فدلالة المعنى الأساسي المعجمي في بيئة لغوية معينة، دلالة واضحة وضوحاً كافياً عندهم، إذ هي تجمع بين الناس جميعاً[23]، ثمّ ينعطف عليها بالاتفاق ثانية معنى خاص وفق معايير محدّدة، فينماز بذلك من غيره ممّا يشركه في بعضها، فيتمحّض عندئذٍ بما فيه من سمات ومعايير تؤهّله لذلك المدلول.

وقد جمع مفهوم الجمهرة شرائط المصطلح بما يحقه من قرائن، وهي:

أولاً: المعنى اللغوي (المعجمي).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي.

ثالثاً: العلاقة بينه وبين المصطلحات المعجمية على مستوى (العمل اللغوي المعجمي).

أولاً: المعنى اللغوي (المعجمي).

ذكر ابن دريد في الجمهرة، قال[24]: "جمهور الشيء: معظمه، وجَمْهَر الشيء: إذا أخذ جمهوره، وهو معظمه". وفي المخصَّص، قال[25]: "وهي معظم الشيء، وجماعته". وفي اللسان، قال[26]: "جمهور الناس: جُلُّهم، وجمهور كل شيءٍ: معظمه. وفي المعجم الوسيط[27]: "الجمهرة من كل شيءٍ: معظمه". ولا يمنع

أن يحمل قول بعض اللغويين[28]: من أنَّ تسمية ابن دريد كتابه بالجمهرة؛ "بجمعه أخبار العرب وأيَّامها" على المعنى العام غير المخصَّص؛ أي: الاستشهاد لألفاظهم وتراكيبهم بالمشهور المعروف من شعرهم ونثرهم. ويمتنع حمل هذا القول على ظاهره؛ لأنَّها لم تتعرَّض لا لأخبار العرب، ولا لأيامها، إلاّ ما ورد عارضاً للاستشهاد ببيت أوْ قول على لفظ أوْ تركيب، وليس نصاً على أخبار العرب وأيامهم.

إنَّ الدلالة المعجميّة لمادة (جمهرة) التي تحققها أقوال العلماء السابقة، هي: "معظم الشيء"، فجمهور كل شيء: معظمه، وجمهور اللغة: معظمها. لكن، ماذا يعني ابن دريد بـ "معظم اللغة" على مستوى التنظير، ثمَّ على مستوى الإجراء؟.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي.

وعلى صعيد التنظير عند ابن دريد نجده يحدِّد هذا المفهوم في مواضع مختلفة من معجمه، يقول في المقدِّمة[29]: "وإنَّما أعرناه هذا الاسم؛ لأنَّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب...". وقال في موضع آخر:[30] "واستعملنا المعروف". وذكر كذلك[31]: "وإنَّما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة". وقال في مكان رابع[32]: "ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم".

هذه هي جميع الأقوال التي نصَّت على هذا المفهوم في كتاب الجمهرة، وهي لا تخرج عن الدلالة اللغوية التي آل إليها المعنى المعجمي، كما يحقِّق ذلك علماء اللغة، إذْ هي: جمهور اللغة، أوْ معظمها، وقد يكون لألفاظه الشارحة أحياناً، دليلٌ قويٌ على تحديد هذا المفهوم، إذْ إنَّها تقع معها في تجاور ربَّما تجلِّيه القرينة الثالثة – من هذه الورقة عند تناولها، فقد جاور بين مفهوم الجمهرة ومفهوم المعروف في قوله[33]: "واستعملنا المعروف". فيؤول المعنى حتى هذا الجزء من هذه الورقة إلى أنّه معظم اللغة المعروفة. فالمعروف هو ما تعارف عليه النَّاس في عاداتهم اللغوية المستعملة.

ويلاحظ أنَّ الجمهرة في تناظرها مع المستعمل، لا تخرج عن دائرة الاستشهاد؛ أي أنّها محكومة بالحصيلة المعجمية السابقة، ولم يلتفت المعجم إلى المولد، مع أنّه حاضر لم يغب، كيف وهو من الجمهرة المفهوم المرفوض، وهو منها في حاشيتها وأطرافها، على الرغم من أنَّه يمثِّل إلى جانب الجمهور؛ كلام العرب، يمثل الاستعمال الفعلي؛ أي الكلام على حد تعبير اللسانيين المحدثين، فهو جزءٌ[34]، والألفاظ الإسلاميّة[35] جزء آخر، والمعربة جزء ثالث..". وهكذا.

ثالثاً: العلاقة بين المفاهيم المعجمية على مستوى العمل المعجمي (الجمهرة نفسها).

إنَّ ممّا يكشف المفاهيم، وضعها في تقابل لغوي ومفهومي مع غيرها، وربطها بجملة المفاهيم المؤسسة للعلم الذي وضعت لأجله.

أ- بين الجمهرة والوحشي:

تقع الجمهرة في تقابل لغوي ومفهومي مع الوحشي عند ابن دريد؛ فالجمهرة من كلام العرب (المستعمل)، وهو المعروف، والمقصود بكلام العرب؛ الكلمات والأبنية والتراكيب الفصيحة المروية عن القبائل التي، أوردتها وثيقة الاستشهاد اللغوية، وفي عصر الاحتجاج.

أمَّا الوحشي من الكلام عند ابن دريد، فيمكن أن نقف على دلالته، بتحديده لغوياً، وبمقابلته بجملة المفاهيم التي تكشف عن ارتباطاته بها. فالوحشي في اللغة[36]: "هو اللفظ غير المأنوس في الاستعمال، أوْ كان غير ظاهر المعنى". وقيل[37]: "هو الكلام الذي يرد في النص، وتنفر منه المسامع لغرابته، وهي اللفظة الخشنة المستغربة، أوْ التي وقعت في غير موقعها، أوْ جعلت المعنى غامضاً بوجودها". ويقول صاحب الكليات[38]: "كل ما لا يستأنس من الناس فهو وحشي". وذكر ابن رشيق في العمدة[39]: "الوحشي من الكلام ما نفر عن السمع... قال: وإذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلاّ العالم المبرِّز، والأعرابي القح، فتلك وحشيَّة.

تنبئُ جملة التعريفات السابقة، أنَّ هذا اللفظ ذو صلة بالاستعمال، فهي لفظة غير مأنوسة، تنفر منها المسامع، لغرابتها، وعدم شيوعها. أمّا على مستوى المصطلح المعجمي عند ابن دريد، فقد وردت على النحو الآتي[40]: "إنَّما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر". وهو عين ما ذكره في موضع آخر في قوله[41]: "ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب، الشائع على ألسنتهم، وأرجأنا الوحشي".

إنَّ هذا التقابل بين هذين المفهومين: الجمهرة والوحشي، تنكشف دلالاته أيضاً على مستوى العمل؛ فالمستعمل إمّا أن يكون معروفاً من الكلم، أوْ من الأبنية، أوْ من التراكيب، وهو أولاً وأخيراً، المعروف من اللغة المشتركة (اللغة الفصحى)، التي عُدَّت مادة الاستشهاد والاحتجاج.

أولاً- المعروف من الكلم:

هو ما كان مادة تأليف كلام العرب من الشعر والخطب، وما كانت عناصره

اللغوية حاملة لآي التنزيل، وحديث النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – فأصبح يشكّل مادة الاستشهاد في البناء المعجمي. فمن ذلك قوله[42]: "والغَلّة من غلة الدار، وما أشبهها، عربية معروفة، قال الشاعر، زهير بن أبي سلمى المزني:

فتُغلل لكم ما لا تُغِلُّ لأهلهـا قُرى بالعراق من قفيز ودِرهـم

وقال في موضع آخر[43]: "البَثْرُ: الذي يظهر على البدن، عربي معروف".

وقال[44]: "البريد عربي معروف، قال امرؤ القيس:

على كل مقصوص الذنابى معاودٍ بريدَ السُّرى، بالليل من خيل بربـرا

ومن ذلك أيضا[45]: والفلس: عربي معروف، وأصل الفلس، من قولهم: أفلس الرجلُ إفلاسا: إذا قلَّ ماله، فهو مُفْلِس، وهي كلمة عربيّة، وإنْ كانت مبتذلة، قال الشاعر:

وقد ضَمُرت حتى بدت مـن هُزالهـا كُلاها، وحتى سامها كـلُّ مفلـس

وهذا شعر قديم". ومن ذلك قوله[46]: "الخَلُّ: معروف عربي صحيح، وفي الحديث: "نعم الإدام الخلُّ".

فهذه النصوص وغيرها التي تقع في زمن الاحتجاج، سيقت لتدلَّ على مفهوم الجمهرة؛ أي: أنَّ هذه الألفاظ عربية مستعملة معروفة. وابن دريد في تعامله مع هذه الألفاظ وأمثالها يستعمل مفاتيح دالة على عربيتها، من مثل: وهو عربي معروف، وعربية معروفة، ومعروفة عربية صحيحة، ومعروفة لغة عربية صحيحة، وعربي صحيح، وهي فصيحة وفي كلام بعضهم، وهي كلمة فصيحة عربية... [47].

ب- بين الجمهرة والمولد:

وفي شبكة العلاقات بين المفاهيم تقع (الجمهرة) مرة أخرى في تقابل لغوي مفهومي مع (المولد)، وهو[48] : "ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم". وقد جعله علماء العربية خارج دائرة الاحتجاج والاستشهاد، فلا تنتظم عناصره في سلك المادة المعجمية، حتى وإن كانت موافقة لأوزان العربية، إلا أنَّها تشغل حيِّزاً من نوع ما في حاشيته وأطرافه، لا لأنَّها غير مستعملةٍ في الواقع اللغوي، بل لأنَّها لم تنشأ في عصر الاستشهاد، فاكتسبت بذلك هذه الصفة، التي تخرجها من خريطة الجمهرة.

إنَّ العرف اللغوي، الذي أقرَّه القدماء، لم يسمح للألفاظ (المولّدة)، وهي ألفاظ قد تكون عربية، وقد تكون معرّبة؛ أي أنّه[49] "اللفظ العربي أصلاً أو تعريباً"، لم يسمح له أن يجد طريقه إلى المعجم العربي، فيقع في تجاور تام مع أخواته من الألفاظ (كلام العرب) في عصر الاستشهاد، وهي مرحلة في عمر اللغة طويلة تبدأ من القرن الرابع الهجري، وتنتهي عند عصر محمّد علي باشا؛ أي في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري[50].

لم يجر التعامل مع هذه الألفاظ (المولدة) على أسس علمية، تنظر إلى اللغة على أنّها تخضع للتغيُّر، يقول ماريو باي[51]: "إنَّ الاتجاه الطبيعي (كذا) للغة، وبخاصة في صورتها الدارجة أوْ المتكلمة، هو اتجاه يبعدها عن المركز، أوْ ما يمكن أن يسمَّى اتجاهاً طردياً مركزياً (Centrifugal). فاللغة تميل إلى التغيُّر، سواء خلال الزمان، أو عبر المكان إلى الحد الذي لا توقف تياره العوامل الجاذبة نحو المركز، أوْ التي يمكن أن تسمى بالجذبيمركزية (Centripetal). وهذا المعني نفسه يؤكّده أولمان بقوله[52]: "إنَّ اللغة ليست جامدة أوْ ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أنَّ تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين، فالأصوات، والتراكيب، والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها معرَّضة كلها للتغير والتطور".

ولكن العلماء القدامى نظروا إليها على أنَّ التغير خرق لكمال العربيّة وتمامها، وعلى ضوء هذه الرؤية تقع الجمهرة (وهي المادة اللغوية، وهي مدوّنة معروفة) في تضاد منكر، مع مادة المولد. غير أنَّ الدرس اللساني الحديث، مثلما يعترف بمادة الجمهرة فينزلها منزلها، فإنّه لا ينفي في مقابل ذلك مادة المولد، بل يسمح بتجاور المادتين جنباً إلى جنب في البناء المعجمي.

إنَّ رفض المادة المولدة التي[53] " نشأت عن زيادة التعامل مع اللغات الأجنبيّة في عصر العباسيين، هي التي دفعت النحاة إلى أن يحجروا المرحلة السابقة من مراحل اللغة..."، فقضت بذلك معيارية عصور الاستشهاد على هجنة الألفاظ التي تتولّد بعد ذلك التاريخ، مع أنّ ذلك إقرارٌ بانتهاء مرحلة وابتداء أخرى من تطور اللغة[54].

إنّنا[55] "لا نزال بمنأى عن استخدام ذخائر النصوص (texual corporo) في ملاحقة المعاني الجديدة للألفاظ وما يطرأ عليها من تغييرات بفعل الإزاحة الدلاليّة".

ثانياً: المعروف من الأبنية.

لم تكن الأبنية بمنأى عن المعايير التي تحكَّمت في هذا المفهوم، فهي مربوطة به، تدور في فلكه، قال ابن دريد في المقدّمة[56]: "وعلى ما أصلوا نبتني".

قال أبو بكر[57]: "فأمّا (فَعْلِل)، فلم يجئ إلاّ نرْجِس، وهو فارسي معرب، وقد ذكره النحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام؛ فإن جاءَ بناءُ (فَعْلِلْ) في شعر قديم فارددْه؛ فإنّه مصنوع، وإن بنى مولدٌ هذا البناء، واستعمله في شعر أوْ كلام فالردُّ أولى به".

إنَّ الرؤية اللغوية للأبنية وغيرها فيما بعد عصر الاحتجاج، محمولة على معيار الزمن الذي ارتضوه في الحكم على اللفظ والبناء والتركيب، وهم في تعاملهم هذا يتجاوزون المنهج العلمي، فيقطعون بكمال اللغة وتمامها فيحكمون عندئذٍ عليها بالشيخوخة.

ويقول في موضع آخر[58]: "اعلم أنّه ليس لمولد أنْ يبنى (فعيلاً) إلاّ ما بنت العرب وتكلّمت به، ولو أجيز ذلك، لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفتن إلى ما جاء على (فعيل)، ممّا لم تسمعه إلاّ أن يجيء به شعر فصيح".

إنَّ هذه الأحكام الصارمة، غَفِلت عن طبيعة اللغة التي يصيبها التغيُّر، فنفت الأبنية التي لم تسمع من العرب جملة وتفصيلاً، ولكن[59] "ماذا يمنعنا من زيادة أوزان وصيغ نرتضيها في عصرنا، وفي عصور قادمة، ما دامت جارية على سمت ما نطق به العرب ومقيسة على كلامهم".

لقد رأوا أنَّ البناء الذي لا يوافق قواعدهم، ولا يجري عليها، مرفوض؛ حتى وإن كان مستعملاً في عصر الاحتجاج، الذي اعتدُّوا به ، قال أبو عبيدة، في قوله عزّ وجل[60]: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّار يُفْتَنُون﴾... واختلف أهل اللغة في فتنت وأفتنت، فقال قوم: لا يقال إلاّ فتنته، فهو مفتون. وأبى الأصمعي: إلاّ فتنت، ولم يجز: أفتن، وكان يطعن في بيت رؤبة:

وَدَّعَن من عهدكِ كل دَيْدَن وانصَعْنَ أخداناً لذاك الأخْدن

يُعْرِضن أعراضا لدين المفتَّن

ويقول: هذا موضوع على رؤبة. قال أبو حاتم: فأنشدته لأعشى همدان:

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت سعيداً فأمسى قد قلى كل مسلم

قال: هذا أخذ من مخنت، وليس بثبت".

ويقول في موضع آخر[61]: "وسمَكٌ مليح ومِلح، وكذلك ماء ملح ومَليح، ولا تلتفتنَّ إلى قول الراجز – عذافر الفقيمي:

بـــصريَّة تزوَّجـــت بـــصريّاً يطعمُهـــا المـــالحَ والطريَّـــا

فإنَّ هذا مولدٌ لا يؤخذ بلغته...".

وممّا ورد عن الأبنية حديثة في مادة (درع)، فيتناول تقليبات هذه المادة، ومنها تقليب (رعد)، ويعرف (الرعد) فيقول: والرعدُ معروف – ثمّ يقـول[62]: "رعـدت السماء ترعد، ورعد لي الرجل، إذا تهدَّدني، ويقال: (إنّك لترعد لـي وتبـرق) إذا تهدّده، قال الشاعر:

إذا جاوزتْ من ذاتِ عِرق ثنيَّة فقل لأبي قابوسَ ما شئت فارعُـد

قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: تقول: رعدت السماء وبرقت، قال نعـم، قلـت: فتقول: أرعدت وأبرقت، قال: لا، إلا أن ترى البرق وتسمع الرعد، فتقول: أرعدنا وأبرقنا، فقلت له أفتقول في التهدّد إنك لتُرعد لي وتبرق، قال: لا، قلت: فقـد قـال الكميت:

أرْعِـــدْ وأبـــرق يـــا يزيـــد فمـــا وعيـــدُك لـــي بـــضائر

فقال: الكميت جَرْ مقاني من أهل الموصل، وكأنّه لم يره شيئاً، فأخبرت أبا يزيد بذلك فأجازه...".

لقد حاول علماء العربيّة القدامى أن يفرضوا حقائق معيّنة على العصور كافـة، فكان صنيعهم هذا عقبة حالت دون الانطلاق في البحث اللغوي. ومن هذه الحقـائق ما قرَّروه من أنّه لا يحتجّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربيّة[63].

يقول د. علي أبو المكارم[64]: "إنَّ العربية الفصحى تلتحم التحاماً يكـاد يكـون عفويّاً بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة، وليست نسبيّة تقتصر علـى مراحـل تاريخيّة بعينها فكرياً واجتماعياً. ومن ثَمَّ فإنّه يتَّصف بالثبات والدوام، ولذلك فـإنَّ لغته التي صيغ بها يتحتَّم أن يكون لها صفة الامتداد...". ثمَّ يقول[65]: "فإنَّ العربيّة الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطوُّر سياسي واجتماعي وبخاصـة فـي مجال التركيب. حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد له أن يكون، نصاً لغوياً معبِّراً عن القيم الكليّة للعقيدة الدينيّة".

إنَّ حاجة العربيّة إلى المعيارية، لا ينفي إطلاقاً حاجتها إلـى الوصـفية فـي المراحل الزمنية المتعاقبة؛ ذلك أنَّ العربيّة على صلة واضحة بالقرآن الكريم، وهذه الصلة تجعل تطوُّرها – مهما اتَّسع– منوطاً بالقواعد الأساسيّة التي جاءَت عليهـا

لغة القرآن الكريم حتى يظلّ في مقدور الأجيال – مهما توسَّعت في تطويع اللغة لمتطلّبات عصورها – أن تقرأ القرآن فتفقهه[66].

المعجم العربي بين الوصفيّة والمعيارية:

كان عمل علماء العربيّة مع المادة العلميّة، نصوص العربيّة الفصحى (مادة الدراسة)، عملاً وصفياً، يقوم على الملاحظة والتقسيم والاصطلاح والتقعيد، حيث[67]: "ينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة بين المفردات التي تمّ استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصرة"، وهي عبارة تنشأ عن وصف لسلوك عملي معيَّن في تركيب اللغة.

وعليه، "فليست القاعدة هنا قانوناً يفرضه الباحث على المتكلّمين باللغة، فمن وافقه كان محسناً، ومن خالفه كان مسيئاً، وإنَّما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان، فالتقعيد هنا وصفي، لا أثر للمعيار فيه"[68].

لكنَّ هذا الفهم (الدراسة الوصفيّة) قد توقف العمل به في دراسة اللغة، بعد القرن الرابع، حينما وضعت العربيّة في حالة اختبار من التعامل مع اللغات الأجنبيّة في عصر العباسيين، ممّا دفع النحاة أن يحجروا المرحلة السابقة من مراحل اللغة، ومن ثَمَّ يعلنوا انقضاءها، ومنع الاحتجاج بكلام العرب من بعدها عليها، ويستقبلوا مرحلة جديدة من مراحل التطوُّر لهذه اللغة، نظروا إليها بالشكِّ والإنكار[69].

إنَّ المنهج الوصفي لا يستند إلى تصنيفات الخطأ والصَّواب، وإنَّما يقوم على الوصف والمعاينة، فهو بذلك اختباري، يتتبَّع الأجزاء استقراءً، ويصعد منها إلى الخصوصيّة الجامعة استنتاجاً[70].

وهذا المنهج الذي استثمر في عصر الاحتجاج، لم يستثمر بعد ذلك، فكانت حدود الزمان والمكان التي وضع النحاة أصولها جناية على العربيّة.

لقد ربط الدرس النحوي نفسه بتلك الحدود، ولكنَّ المعجم[71] "ينبغي أن ينأى عنها؛ لأنَّه الصورة المتكاملة لمفردات اللغة، أصلاً وتطوُّراً، تأثُّراً وتأثيراً".

وينبغي أن نعلم[72]: "أنَّ عالم اللغة الوصفي يهتمّ بمفردات اللغة من جانبها الوظيفي، لا من جانبها الاشتقاقي التاريخي، ولا من جانبها الدلالي، فكلا النوعين الأخيرين، يقع في منطقة اهتمام عالم اللغة التاريخي".

إنَّ التوقُّف عن البحث في اللغة على ضوء الحقائق التي فرضوها عليها، من مثل عدم الاحتجاج بكلام المولدين، حرم المعجم العربي من ثروة لغوية كبيرة، كان

ينبغي أن تعرف طريقها إليه[73].

ولو أنَّ أصحاب المعاجم تجاوزوا هذا الرأي؛ أي الاحتجاج بكلام المولدين، لو أنهم فعلوا ذلك، وتجاوزوا الفترة التي حدَّدها القدماء للاستشهاد: "وجعلوا معاجمهم صورة تمثِّل اللغة ما انتهت إليهم في عصرهم، لو أنَّ هذا قد حدث لتغيَّر تاريخ العربيّة، فالمعجم القديم منذ ظهر كتاب العين إلى أن ظهرت المعاجم الحديثة ليست إلاَّ صورة للبيئة العربيّة وللإنسان العربي في وقت محدّد وليس صورة لأسلافنا بعد ذلك الوقت، ولا يمكن الزعم أنّه يصوِّر حياتنا المعاصرة"[74].

إنَّ الحاجة إلى مراجعة البناء المعجمي، تحتِّم علينا تطوير مفهوم الجمهرة ليغطِّي اللغة العربيّة المشتركة في كل عصر، وهذا يعني أنْ تستثمر معطيات العلم الحديث، ولا سيما في هذا الميدان، ميدان علم اللغة التطبيقي، وبالتحديد أحد فروعه، وهو التخطيط اللغوي (Language planning) الذي يمكن أن نفيد منه في مستويات العربيّة جميعها، وفي مستوى المعجم بصورة أفضل[75]. ذلك أنَّ المعجم المتقن لا يمكن أن يكون دون خُطة محكمة يشترك في إعدادها عدد من الخبراء، وينقدها عدد أكبر من المتخصصين والعلماء، وينبغي أن يظل العمل قائماً على تطوير المعجم، فلا ينقطع بخروجه إلى حيِّز الوجود[76].

ويمكن أن تبدأ خُطة هذا المعجم الذي يتجاوز قواعد اللغويين القدامى، بحيث نلحظ ما جَدَّ من تطوُّر في هذه الفصحى كما يقول د. تمام حسان[77]: "أنْ نبدأ بدراسة مرحلتنا هذه التي نعيش فيها دراسة وصفية، وأن نتطرَّق منها إلى ما سبقها من المراحل التاريخيّة، التي حدثت منذ توقُّف الاستشهاد، وأن نقطع النظر عن نفوذ هذه الدراسات القديمة على تفكيرنا، ونبدأ بالدراسة على أساس منهج وصفي يتوخَّى الاستقراء والتقعيد من جديد".

تأصيل مفهوم الجمهرة:

لا يشكِّل المعجم في العربيّة أحد أنظمتها المعهودة: الصوتي والصرفي والنحوي، ولذلك، فليس له سماتها من العلاقات العضوية، والقيم الخلافية بين المكوِّنات، ولا صلاحيته للجدولة، غير الجدولة الشكلية الاشتقاقية، التي لا تدخلها في علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعاً، كما نعهد ذلك في النظام الصرفي مثلاً"[78].

وعليه، فإنَّ العربيّة لم تستعر من اللغات قاعدة، ولا طريقة من طرق التركيب، ولا أداة ولا جزءاً آخر من أجزاء أنظمتها. ذلك أنَّ مجال الاقتراض بين اللغات هو الكلمات المفردة، وهي مكوِّنات المعجم[79].

ويقوم منهج المعجم على دراسة (قائمة) من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات. وهو دراسة للغة، لا معايير للاستعمال، ويتَّجه إلى وصف عمل المجتمع، ينقل د. تمام حسان عن جسبرسن قوله[80]: "إذا أريد بالمعاجم أن تتحكَّم هذا التحكُّم في الاستعمال، لم تصبح وصفاً للاستعمال الفعلي للغة، وإنَّما أصبحت معايير يقاس بها (خير) استعمالات الكلمات".

ولمَّا كانت (الكلمات) تتبع الظروف، فإنَّها لا تستقرّ على حال، فهي عرضة للتحوير والتغيُّر، يقول فندريس[81]: "لا تستقر الكلمات في اللغات على حال؛ لأنَّها تتبع الظروف، فالحياة تشجع على تغيُّر المفردات؛ لأنَّها تضاعف الأسباب التي تؤثِّر فيها. فالعلاقات الاجتماعيّة، والصناعات والعدد المتنوِّعة تعمل على تغيُّر المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة، أوْ تحور معناها، وتتطلَّب خلق كلمات جديدة".

إنَّ فكرة اللغة المثاليّة (اللغة المعزولة)؛ أي اللغة التي لا تتأثَّر ولا تؤثِّر فكرة زائفة، والعربيّة كغيرها من اللغات الطبيعيّة، يجري عليها ما يجري على غيرها، من تغيُّر، ولا سيما عند اتصالها بلغات أخرى، يقول ماريو باي[82]: "عندما تنتشر لغة ما في منطقة أخرى، فإنَّ التطورات التي تحدث للغة الدخيلة تتأثَّر بالعادات اللغويّة التي اكتسبها متحدِّثو اللغة الأصليّة".

إنَّ الاستمرار بتعميق الفجوة بين الكلمة والمعجم، بحجّة تمام اللغة واكتمالها، يوسِّع القطيعة بين كلام العرب، موضع الاحتجاج، وبين الحياة بمعطياتها المتجدِّدة، ومعلوم[83] "أنَّ فلسفة المعجم قائمة على أنّ اللغة ليست بمعزلٍ عن الحياة ومستجدَّاتها، ولا يجوز، أن تكون بمنأى عن مصطلحات العلم والفكر والحضارة، وهي أمور لا يتوقَّف بها الزمن عند حد... ولهذا يجب أن يكون المعجم صورة لحضارة العصر بالكيفيّة التي تستوعبها اللغة، ولا يبدو مقحماً عليها".

عملت فكرة دعوى الفساد اللغوي على[84] "اعتماد النقل من المصادر التي سمع أصحابها من الأعراب في الجاهلية وصدر الإسلام على الخصوص، ... (ممّا جعل) المعجميّة العربيّة تنقطع عن واقعها، وتفقد دورها الأساسي في تمثيل الثقافة والحضارة القائمتين... وقد جاء فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أوْ اللغوي) ومتكلّمها موازياً لفقدان الاتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة".

إنَّ فكرة تأصيل مفهوم الجمهرة، تعني[85]: "تجاوز أقوال المتأخِّرين من القدماء، وكذلك المحدثون، الذين رفضوا أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين، وأنكروا وجود (متكلم) لهذه اللغة. وبذلك يكونون مخالفين لمتقدّميهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حوَّلوا المصدر من شيءٍ حيٍّ وغنيٍّ، وهو المتكلم إلى شيءٍ سكوني ومحدود، هو المتن، ثمّ إنهم لم ينظروا في حال اللغة المستعملة عند معاصريهم، بدعوى أنّها لا يمكن أن تكون حجّة، وهذان الخطآن في

التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جديّة للغة العربيّة إلاّ بتجاوزهما، والرجوع إلى طرق ومناهج سنَّها روّاد الحركة اللغوية في القرن الثاني على الخصوص، وفي مقدّمتهم الخليل بن أحمد في التعامل مع اللغة ومستعمليها.

لا بُدَّ إذاً، إذا أردنا الخروج من هذا المأزق اللغوي، أن نستأنف عمل اللغويين في القرون الأربعة الأولى على الخصوص، الذين[86] "تقيّدوا بجمع اللغة عن طريق المشافهة، وفصلوا ما فاه به البدو دون الحضر، وما نطقت به قبائل معينة دون قبائل أخرى".

ولا بُدَّ أيضاً، أنْ نتوقّف في بناء معاجمنا عن التقليد، وأن نجعل المادة المعتمدة في بنائها؛ المادة الحيّة التي يجمعها اللغوي من الناطقين بلسانها، وأن نلتفت إلى ما جَدَّ من ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية[87].

إنَّ مفهوم (الجمهرة) في شبكة المفاهيم المعجمية، بما يعنيه من كلام العرب المستعمل المعروف في عصر الاستشهاد، يماثل تماماً مفهوم المستعمل عند الخليل الذي[88] "يرد دالاً على ما تواتر على ألسنة الناس" وهذا يختلف حكمه من زمن إلى زمن، والمقصود به ما كان وما زال يجري على ألسنة الفصحاء والبلغاء في كل زمان، لا ما تجري به ألسنة العامة. ولا ما تسير به اللهجات العاميّة المحكيّة. فالعربيّة شيءٌ والعاميّات في البلاد العربيّة شيءٌ آخر، ولا ينبغي أن تمسَّ هذه المحكيّات معجماً للعربيّة الفصيحة.

إنَّ مفهوم الجمهرة الذي نتوخّاه في هذه الورقة، هو المستعمل المعروف، وهو غير اللغة الأم؛ أي اللغة التي يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب، دون أن يحتاج في ذلك إلى التعلُّم أو توجيهات ملقّن، إنها اللغة الثانية التي تعتمد أساساً على (التعليم والتعلُّم)، وهي تشكّل من ملكة اللغة الأولى (الأم) جزءاً كبيراً ومهماً، فالطفل في فترات التعلُّم يقوم بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من العاميّة إلى الفصيحة، حيث يملأ الخانات أو الثغرات في النسق الفصيح (اللغة الثانية) بخصائص وضوابط لم يتعلَّمها[89].

إنَّ الجمهرة إطارٌ فكري ثابت، وهو يعني المستعمل المعروف غير المهمل عند الخليل، وهو "كلام العرب" الحي الذي فاهوا به. وهو عند ابن دريد، المستعمل من "كلام العرب" غير الحوشي، وهو ماعناه الخليل، غير أنّ ابن دريد كان مقيداً في تحريره لمادته بأقوال اللغويين والنحويين، فلم يسمح لمفردة أوْ بناء أوْ تركيب، ممّا كان مسموعاً مستعملاً حيّاً في أيامه أنْ يجد طريقه إلى معجمه، غير ما ورد فيه على حواشيه، وفي أطرافه، ليس ليعترف به، بل ليشير إليه أنّه من كلام العرب

بمكان غير مقبول، وهو في هذا يمارس مبدأ (التنقية اللغوية) في مرحلة من مراحلها على ضوء المعايير التي وضعها اللغويون والنحاة القدامى.

ولعلَّ تأصيل هذا المفهوم، يكون بالخروج على قيود اللغويين والنحويين الذين رأوا الجمهرة في (المعروف المستعمل) في وقت ومكان محدّدين، ولم يلتفتوا إلى طبيعة اللغة، التي لا تستقرّ على حال، بل هي عُرضة للتحوير والتغيُّر، وهذا يعني أنّنا مطالبون بإعادة توصيف المستويات المختلفة من العربيّة الحديثة، والعربيّة في المراحل السابقة، وهو ما يفرض علينا عملاً لغوياً، ينبغي أن يستنفر له العلماء، والمؤسسات اللغويّة والجامعات، وكل مَنْ له اهتمام بأمر اللغة.

نتائج:

1- الجمهرة مفهوم معجمي تقليدي، ويعني: كلام العرب؛ أي: المعروف المستعمل من اللفظ والأبنية والتراكيب، فابن دريد لم يخرج في كلامه على قيود النحويين واللغويين.

2- تأصيل هذا المفهوم يكون بتوسيع دائرته، بحيث يضمّ إلى جوار كلام العرب الذي ما زال مستعملاً، مفردات وأبنية، ولدتها العربية، أو ضمّتها إلى نسيجها، وهي تنسجم مع خصائص العربية وسماتها.

3- يتم تطوير هذا المفهوم بطرق، منها:

أ. توسيع ساحة هذا المفهوم – بما يعنيه من دلالة لفظية واصطلاحية، وهو (المعروف المستعمل) – ليشمل كل مفردة وبناء، يتيحه الاستعمال.

ب. تنشيط دور الهيئات والمؤسسات اللغوية؛ لمتابعة الواقع اللغوي، على ضوء معايير تنسجم مع طبيعة العربيّة.

ج. إجراء مسح لغوي للجمهرة (المعروف المستعمل في الواقع اللغوي، في كل مرحلة من مراحل العربية؛ جمعاً وتصنيفاً وتقعيداً؛ لتكتمل لنا صورة العربية التاريخيّة.

د- استنفار المفهوم المعجمي (في هذا الحقل، حقل المعجم) وربط كل مفهوم بشبكة العلاقات المؤسسة لهذا الحقل، حتى تكتمل لنا صورة المفاهيم بالمجاورة والمقابلة.

الهوامش

(1)المسدي، د. عبد السلام: اللسانيّات وأسسها المعرفية، (د.ط)، تونس: الدار التونسية للنشر، والجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص28.

(2) كريستل، دافيد: التعريف بعلم اللغة، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط2، الإسكندرية، 1993م، ص57.

(3)المسدي، عبد السلام: اللسانيّات وأسسها المعرفيّة، ص29.

(4)حسّان، د. تمام: اللغة العربيّة معناها ومبناها، ط3، القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1985م، ص11 و ص13.

(5) عيد، د. محمّد: الرواية والاستشهاد باللغة؛ دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، (د.ط)، القاهرة: عالم الكتب، 1976م، ص153. وانظر: حسّان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م، ص25.

(6) حجازي، د. محمود فهمي: علم اللغة العربية، (د.ط)، الكويت: وكالة المطبوعات، (د.ت)، ص97.

(7) المصدر السابق، ص98.

(8)عمايرة، د. إسماعيل أحمد: المستشرقون والمناهج اللغوية، ط2، عمّان: دار حنين، 1992م، ص24.

(9) عيد، د. محمّد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص35.

(10)وردت هذه الوثيقة عند:

- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ/1505م): المزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته: محمّد أحمد جاد المولى وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، بيروت: دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، 212/1.
- والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ/1505م): الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق وتعليق: أحمد محمّد قاسم، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة، 1396هـ/1976م، ص56. وانظر: الفارابي، أبو نصر (ت399هـ/652م): كتاب الحروف. تحقيق: محسن مهدي، (د.ط)، بيروت: دار المشرق، 1986م، ص147. حيث ورد فيه هذا النص مختصراً جداً. وعبد التواب، د.رمضان: فصول في فقه العربية، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/1987م، ص103 و 104.

(11) حسّان، د. تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص14.

(12) عيد، د. محمّد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص190.

(13) البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت1093هـ/1786م): خزانة الأدب، ط1، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، (د.ت)، ج1، ص3.

(14)عيد، د. محمّد: الرواية والاستشهاد باللغة، ص188.

(15)حسن، أ. عبد الحميد: الألفاظ اللغوية؛ خصائصها وأنواعها، (د.ط)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص49.

(16)حسن، أ. عبد الحميد: الألفاظ اللغوية؛ خصائصها وأنواعها، ص47.

(17)البغدادي، د. عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، ج1، ص3.

(18) المرجع السابق، سورة البقرة: الآية 20.

(19) الزمخشري، محمود بن عمر (ت538هـ/1143): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة، (د.ت)، ج1، ص43. وانظر: البغدادي، عبدالقادر عمر، ج1، ص3. وانظر: حسن، أ. عبد الحميد: الألفاظ اللغوية؛ خصائصها وأنواعها، ص48.

(20) حسن، أ. عبد الحميد: الألفاظ اللغوية: خصائصها وأنواعها، ص49.

(21) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت390هـ/1000م): الصاحبي، (د.ط)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، ص7.
(22) د. تمام حسن: اللغة بين المعيارية والوصفية، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م، ص173.
(23) أنيس د. إبراهيم: دلالة الألفاظ، ط6، القاهرة: دار المعارف، 1986م، ص106 و 108.
(24) ابن دريد، محمّد بن الحسن الأزدي (ت323هـ/934م): جمهرة اللغة، (د.ط)، بيروت: دار صادر، (د.ت)، 324/3.
(25) ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ/1066م): المخصّص، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ت)، 64/4.
(26) ابن منظور، محمّد بن مكرّم (ت711هـ/1311م): لسان العرب، (د.ط)، بيروت، دار صادر، (د.ت)، ج4، ص158، مادة (جمهر).
(27) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيّات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، (د.ط)، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (د.ت)، ج1، ص138.
(28) التليسي، خليفة محمّد: النفيس من كنوز القواميس؛ صفوة المتن اللغوي من تاج العروس، ومراجعه الكبرى، (د.ط)، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، (د.ت)، ص379.
(29) ابن دريد، محمّد بن الحسن: جمهرة اللغة، 4/1.
(30) المصدر السابق، 4/1.
(31) المصدر السابق، 415/1.
(32) المصدر السابق، 368/1، 369، وانظر: 514/3.
(33) ابن دريد: الجمهرة، 4/1.
(34) ابن دريد الجمهرة: 20/1، 198، 247، 249، 287 ...إلخ.
278/2، 287، 308، 342، 356، 374، 383، 386 ...إلخ.
81/3، 106، 159 ...إلخ.
(35) ابن دريد: الجمهرة، 139/3، 207، 224، 305، 306 ...إلخ.
(36) يعقوب، أميل بديع: موسوعة علوم اللغة العربية، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.
(37) التونجي، محمّد: معجم علوم العربية، (د.ط)، بيروت: دار الجيل، 2003م، ص496.
(38) الكفوي، أبو البقاء (ت1094هـ/1683م): الكليات، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م، ص918.
(39) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهر، 233/1.
(40) ابن دريد: الجمهرة، 514/1.
(41) ابن دريد: الجمهرة، 368/1، 369. وانظر: المصدر السابق، 4/1.
(42) ابن دريد: الجمهرة، 115/1.
(43) ابن دريد: الجمهرة، 200/1.
(44) ابن دريد: الجمهرة، 258/1.
(45) ابن دريد: الجمهرة، 38/3.
(46) ابن دريد: الجمهرة، 68/1، 69.
(47) انظر: ابن دريد: الجمهرة، 81/1، 82، 85، 90، 94، 173، 177، 243، 298. و 7/2، 14، 59، 156، 222، 285، 259.
(48) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر، 304/1.

(49) شاهين، د.عبد الصبور: العربية لغة العلوم والتقنيّة، ط1، القاهرة: دار الاعتصام، 1986م، ص357.
(50) شاهين، د. عبد الصبور: العربية لغة العلوم، ص357.
(51) باي، ماريو: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1983م، ص71.
(52) أولمان، ستيفن: دور الكلمة في اللغة، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الشباب، 1986م، ص156.
(53) حسّان، د. تمام: اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص189.
(54) المصدر السابق، ص189.
(55)علي، نبيل: الفجوة الرقمية؛ رؤية عربية لمجتمع المعرفة، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (318)، سنة 2005م، ص341.
(56) ابن دريد، محمّد بن الحسن (ت321هـ/934م): جمهرة اللغة، د.ط، بيروت: دار صادر، (د.ت)، 3/1.
(57) ابن دريد: الجمهرة، 368/1، 369.
(58) ابن دريد: الجمهرة، 376/1.
(59) حسن، أ. عبد الحميد: الألفاظ اللغوية، ص23.
(60) ابن دريد: الجمهرة، 25/2.
(61) ابن دريد: الجمهرة، 191/2.
(62) ابن دريد: الجمهرة، 249/2، 250.
(63) السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت911هـ/1505م): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، بيروت: دار الجيل ودار الفكر، (د.ت)، 304/1. وانظر: العزاوي، نعمة رحيم: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (د.ط)، بغداد: مطبعة المجمع العلمي، 2001م، ص82.
(64) أبو المكارم، د. علي: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط1، القاهرة، القاهرة الحديثة للطباعة، 1968م، ص333.
(65) المصدر السابق، ص333.
(66) عمايرة، د. إسماعيل: المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة، (د.ط)، عمّان: دار حنين، 1992م، ص94.
(67) حسان، د. تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص162، 163.
(68) المصدر السابق، ص162.
(69) حسان، د. تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص189.
(70) المسدي، د. عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، (د.ط)، تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص14.
(71) إستيتية، د .سمير: اللسانيات، ص310.
(72) باي، ماريو: أسس علم اللغة؛ ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1983م، ص112.
(73) العزاوي، نعمة رحيم: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (د.ط)، بغداد: منشورات المجمع العلمي، 2001م، ص82.
(74) عبد العزيز، د. محمّد حسن: مدخل إلى علم اللغة، (د.ط)، القاهرة: (د.م)، 1991م، ص62.
(75) إستيتية، سمير: اللسانيات، ص312، 313.
(76) المصدر السابق.

(77) حسان، د. تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص174.
(78)حسان، د .تمام: اللغة معناها ومبناها، ط3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ص312، 313.
(79)المصدر السابق، ص313.
(80) حسان، د. تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م، ص19.
(81) فندريس: اللغة، ترجمة د. عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص247.
(82) باي، ماريو: لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطوّرها، ترجمة صلاح العربي، (د.ط)، القاهرة: الجامعة الأمريكية، 1970م، ص95.
(83) إستيتية، سمير: اللسانيات، ص311.
(84) الفهري، عبدالقادر: المعجم العربي؛ نماذج تحليلية جديدة، ط3، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1999م، ص20.
(85) المصدر السابق، ص20.
(86) الفهري، عبد القادر: المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، المرجع السابق، ص19.
(87) المرجع السابق، ص21.
(88) إستيتية، سمير: اللسانيات؛ المجال، والوظيفة، والمنهج، ص311.
(89) الفهري، عبد القادر: المعجم العربي نماذج تحليلة جديدة، ص21.